

أثر العلامة اللغوية في النحو العربي

تاريخ قبوله للنشر: ٢٠١٥/٢/٢م

تاريخ تسلم البحث: ٢٠١٤/١٢/١٧م

د. حسن الملخ**

ندوة المساعيد*

الملخص

للعلامة اللغوية أثر كبير في تمييز أقسام الكلمة ضمن القسمة الثلاثية التي أجمع عليها نحاة العربية؛ ولهذا تسلط الدراسة الضوء على أثر العلامة اللغوية في النحو العربي من جانبين، الأول أثرها في الخلاف النحوي في بعض المسائل النحوية الخاصة بالتقسيم، والثاني أثرها في تيسير النحو وتعليمه، قصد إبراز موقع العلامة من الفكر النحوي العربي. الكلمات الدالة: العلامة، النحو، الاستدلال.

The Effect of the Linguistic Mark in Arab Syntax

Abstract

The linguistic mark has a great effect in distinguishing the parts of speech in the tripartite way which Arab grammarians have agreed upon. Therefore, this study highlights the effect of the linguistic mark in Arabic Grammar from two perspectives: the mark's effect on the grammarian dispute over some issues according to word classification, and its effect on facilitating and teaching grammar in order to highlight the mark's status in Arabic grammar thought.

Keywords: Linguistic Mark, Grammar, Inferring.

* باحثة، مركز اللغات، جامعة آل البيت.

** أستاذ دكتور، قسم اللغة العربية، جامعة آل البيت.

المقدمة:

قسّم النحاة الكلمة ثلاثة أقسام: الاسم، والفعل، والحرف، وكان هذا التقسيم على خطورته وأهميته الخطوة الأولى في التعقيد النحوي، ولما كانت العلامة وثيقة الصلة بالدليل، ووسيلة التمييز الأكثر أهمية في اللغة فقد اعتمدها نحاة العربية في تمييز هذه الأقسام، وأخذ بها المصنفون وسيلة للاستدلال على أقسام الكلمة بتتبع هذه الأقسام في مواضع استعمالها، واستقراء سماتها اللفظية والمعنوية، لتكون دليلاً يرسخ في ذهن الدارس، وبعد ذلك صار النحاة يصدّرون كتبهم بالحديث عن أقسام الكلمة وعلامات كل قسم مبتئين بعلامات الاسم غالباً، ثم الفعل، حتى إذا ما وصلوا إلى الحرف ذهبوا إلى أنّ أهم علاماته انعدام علامة القسمين الآخرين.

وتأتي هذه الدراسة لتبين أثر العلامة اللغوية المختصة بتمييز الأقسام الثلاثة في النحو العربي، وتناولتها من جانبيين، فتاولت أولاً الآثار السلبية التي أُنشأت خلافاً بين النحاة اختصت بأقسام الكلمة، مبينة أصل هذا الخلاف ولا سيما أن الغرض من العلامة الوصول إلى اتفاق مشترك بين النحاة فيما يخصّ التقسيم والأقسام، وعرضت لبعض مظاهر هذا الخلاف. أمّا الجانب الثاني في الدراسة فعرض إلى الدور الإيجابي الذي قامت به العلامة في تيسير النحو وتعليمه، فاهتمت الدراسة بإيضاح هذا الدور لتصبح العلامة من الأدوات الفعّالة التي يمكن الاستفادة منها في التدريس.

أثر العلامة في ترجيح بعض مسائل الخلاف النحوي:

إذا كان نحاة العربية الأوائل قد أجمعوا على قسمة ثلاثية للكلمة فإنهم قد ارتكزوا على العلامة لتحقيق مطلبهم هذا، فهي الحدّ الفاصل في هذا التقسيم، واتفقوا على أنّ ما يفصل بين الأقسام الثلاثة علامات كل قسم، فلامس علاماته، وللفعل علاماته، وتتحقق علامات الحرف بانتفاء علامات القسمين، ويُفترض بعد هذا الاتفاق أن يتحقق مقصدهم في تمييز أقسام الكلمة بواسطة علامات كل قسم، إلا أنّ خلافاً حصل بينهم، فوجدناهم يختلفون في اسمية بعض الكلمات أو فعليتها أو حرفيتها، كما تعرّضت بعض علامات القسم الواحد للخلاف، فأقرأها بعضهم، ورفضها آخرون، فما منشأ هذا الخلاف وما أسبابه؟

أولاً: أسباب الخلاف النحوي في العلامة:

لا خلاف أنّ العلامة وسيلة مهمة لتمييز أقسام الكلمة بعضها من بعض، لكنّ بعض هذه العلامات نال اعتراضاً من النحاة، فنشأ عنه عدم قبول هذه العلامة ضمن علامات الصنف

الواحد، أو قبول العلامة وخروج ما لا يقبلها من الكلمات عن هذا الصنف، والحقيقة أن العلامات على تعددها كلها صالحة لتمييز أقسام الكلمة - بتفاوت بينها- ولكن يأتي الخلاف بسبب الاختلاف في فهم حقيقة العلامة ووظيفتها، ويمكن أن نرجع هذا الخلاف للأسباب الآتية:

(١) **الخلط بين الحد والعلامة:** سلك النحاة الأوائل لتوضيح مصطلحاتهم التي أقرؤها بهدف تمييزها من غيرها طرقاً عدة باختلاف أغراضهم ومقاصدهم، فوجد بعضهم أن هذا يتحقق بدلالات المعرف الذاتية، ووجد آخرون أن العلامة أو الخاصية تستطيع أن ترسم خصائص المعرف وتدل عليه وتميزه من غيره، وإذا كانت كل هذه الاعتبارات صالحة لتوضيح المعرف وتميزه من غيره إلا أن الخلاف حصل بسبب الخلط بين الحد والعلامة أو الخاصة، فكلاهما صالح للتعريف والتمييز إلا أن هناك اختلافاً بينهما.

الحد هو التعريف قال الفاكهي (عبد الله بن أحمد، ت ٩٧٢هـ/١٥٦٤م) في الحدود النحوية: "اعلم أن الحد والتعريف في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين اسمان لمسمى واحد، وهو ما يميز الشيء عما عداه، ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعاً مانعاً (الفاكهي، ١٩٩٣، ص ٤٩)، وهو "الدال على حقيقة الشيء" (الزجاجي، ١٩٧٩، ص ٤٦)، فيكون رسمه بذكر خصائصه الذاتية إذ يتعلق بحقيقة الشيء، وهذا يتطلب التماس العلاقة المضمره التي تسمى الإدراك، "ويشترط فيه الاطراد والانعكاس" (ابن يعيش، د.ت، ج ١، ص ٢٤).

أما العلامة أو الخاصية فتكون بملاحظة الخصائص الشكلية والمعنوية الملازمة للشيء، ويوصف التعريف بها بأنه "مطرّد غير منعكس" (بن يعيش، ج ١/ ص ٢٤) ذكر الصبّان (محمد بن علي، ت ١٢٠٦هـ/١٧٩١م) أن "العلامة يجب اطرادها أي وجود المعلم عند وجودها ولا يجب انعكاسها أي انتفاؤها" (الصبّان، د.ت، ج ١/ ص ٧٠).

وفرق ابن فلاح اليمني (تقي الدين منصور، ت ٦٨٠هـ/١٢٨١م) بين الحد والخاصة حين تناول حد الاسم فقال: "وحد الاسم شامل لجميع آحاده، ولذلك يطرد وينعكس، وأما خاصته فإنها تعرفه بأمر خارج عن حقيقته فيطرّد ولا ينعكس" (ابن فلاح اليمني، ١٩٩٩، ج ١/ ص ٨٦).

ومن الأمثلة على اعتبار العلامة موضع الحد ما جاء به المبرّد (محمد بن يزيد ت ٢٨٥هـ/١٩٨م) عندما حدّ الاسم فقال: "وتعتبر الأسماء بواحدة: كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم، وإن امتنع من ذلك فليس باسم" (المبرّد، ١٩٩٤، ج ١/ ص ١٤١) وعلى أهمية كلام المبرّد هذا إلا أن الاعتراض عليه جاء من أنه جعل العلامة فيه موضع المطرّد المنعكس فكل اسم يجب أن

يقبل حروف الجر وإذا لم يقبلها فهو ليس باسم، فكان جواب النحاة أن من الأسماء لا يدخل عليها حروف الجر مثل كيف، وإذا، وصه،... (ابن فارس، ١٩٩٣، ص ٨٥).

إذن فالفرق بين الحد والعلامة أو الخاصة أن الحد يشترط فيه الاطراد والانعكاس، والعلامة وإن كان يتطلب فيها الاطراد إلا أن الانعكاس ليس شرطاً فيها" (الرضي الأسترلابادي، ١٩٩٣، ج ١/ ص ٢٨)؛ لذلك أينما اشترط في العلامة الانعكاس فإن الخلاف حاصل، فمثلاً: كل ما يدخله ال التعريف اسم ولا يقال كل ما لم تدخله الألف واللام ليس باسم؛ لأن هناك أسماء لا تدخلها الألف واللام مثل الضمائر وبعض المبهمات والأعلام وغيرها ولا خلاف على اسميتها.

(٢) تعدد العلامات: لما وجد نحاة العربية أن العلامة اللغوية وسيلة مهمة للتمييز بين أقسام الكلمة والتفريق بينها، قدم كل نحوي عدداً من العلامات التي يراها من وجهة نظره حد الفصل بين الأقسام، ونظراً لتنوع القسم الواحد فقد تعددت علامات الاسم والفعل وخاصة الاسم بتنوع الأسماء، فكانت بعض العلامات تصلح لبعض الأسماء ولا تصلح لأخرى، وكان تنوع العلامات لتشمل كل أقسام الصنف الواحد فما لا يقبل هذه العلامة أو تلك فهو يقبل علامة أخرى يمتاز بها عن غيره حتى أننا نجد كلمات لا تقبل إلا علامة واحدة، وهذا التعدد أوجد خلافاً عند بعض النحاة الذين فهموا أن هذه العلامات جامعة لكل ما يندرج تحت الصنف الواحد، قال الأشموني (علي نور الدين بن محمد، ت ٩٠٠هـ/ ٤٩٥م): "قولهم في علامات الاسم والفعل يُعرف بكذا وكذا هو من باب الحكم بالجميع لا بالمجموع، أي: كل واحد علامة بمفرده، لا جزء علامة" (الأشموني، ١٩٥٥، ج ١/ ص ٢٠)، فلا يشترط اجتماع كل العلامات في الصنف الواحد، ويكفي أن يتميّز الصنف الواحد بقبول إحدى العلامات.

(٣) شروط العلامة: إن وظيفة العلامة الاستدلال على المعلم بها، ونتيجة لتعدد العلامات للصنف الواحد تبعاً لتنوع القسم الواحد، فإن هذه العلامات أصبحت محكومة بشروط عدة لتقوم بوظيفتها التي جعلت لها ولكي لا تخرج عن دور التمييز إلى ضد ذلك وهو خلق اللبس والخلاف في صنف الكلمة وفي معناها الصرفي والنحوي، فإن هذه العلامات يُلاحظ في تطبيقها أمور عدة:

١- لا يجوز أن تدخل علامات الصنف الواحد على الأصناف الأخرى، فهذا مما يسبب اللبس، فهذه العلامات على تعددها اختص كل منها بقسم واحد من أقسام الكلمة وبها تميّز عن غيره، فمثلاً لا يجوز أن يدخل التثوين أو حروف الجر على الفعل، كما لا يجوز أن تدخل ضمائر الرفع المتصلة على الاسم، وأينما دخلت علامات هذا الصنف على غيره فإن الخلاف حاصل

وهو خلاف حادّ ويحتاج إلى حجة قوية للحكم على صنف هذه الكلمات التي تتردد بين أكثر من قسم نتيجة قبولها لعلامات القسم الآخر.

- ٢- لا يشترط في الكلمة أن تقبل كلّ علامات الصنف الذي تندرج تحته، وعدم قبول العلامة ليس دليلاً على انتفاء حقيقة الشيء، فمثلاً تعدّدت علامات الاسم بتتوّع الأسماء وتعدّها "فالعلامة قد تصلح لبعض منها، ولا تصلح لبعض آخر" (عبّاس حسن، د.ت، ج ١/ ص ٢٩)، فمثلاً لا تقبل كلّ الأسماء النداء، أو (أل التعريف)، أو التثوين ولا يضير عدم قبولها لبعض العلامات ولا يخرجها من صنفها فيكفي لتمييز القسم الواحد من أقسام الكلمة أن يقبل إحدى علاماته.
- ٣- اجتماع أكثر من علامة في الصنف الواحد محكوم بنوعيّة العلاقة بين العلامات المجتمعة، فإذا كانت علاقتهما مشابهة من حيث المعنى الذي تضيفه هذه العلامة على الكلمة فلا يجتمعان، كما في التعريف والإضافة، وإذا كان اختلافاً متضاداً فلا يجتمعان أيضاً، كما في التثوين الذي يفيد تكثيراً، و(أل) أو الإضافة اللذين يفيدان تعريفاً، أمّا إذا كان اختلافاً دون تضاد فيجوز اجتماعهما كما يجتمع التثوين أو التعريف مع التصغير، والجر مع التعريف، والأمثلة على هذا كثيرة لأنّ غالبية العلامات مختلفة دون تضاد بينها.

مظاهر الخلاف النحوي بسبب العلامة:

اتخذ النحاة العلامة اللغوية وسيلة للتفريق بين أقسام الكلمة فوجدوا أنّها وسيلة التمييز والتفريق بينها، وبهذا تقوم العلامة بوظيفتها التي وُضعت لها، غير أنّ العلامة في بعض الأحيان غدت سبباً في اختلاف النحاة نتيجة للأسباب التي ذكرناها سابقاً ويمكن أن نقسّم هذا الخلاف إلى قسمين باعتبار النتيجة التي أدى إليها الخلاف في العلامة:

أ- رفض العلامة أو الحدّ:

كان من أسباب عدم تفريق النحاة بين وظيفة العلامة، ووظيفة الحدّ والخلط بينهما أن نجد عدداً من النحاة يستبعد بعض علامات الصنف الواحد وينفي صلاحيتها في التفريق والتمييز بحجة أنّ بعض الكلمات لا تقبل هذه العلامة أو تلك والأمثلة على هذا كثيرة منها:

- ١- ما ذهب إليه ابن فارس (أحمد بن فارس، ت ٣٩٥هـ/١٠٠٤م) في قوله: "الاسم ما صلح أن ينادى خطأ أيضاً لأنّ كيف اسم، وأين، وإذا، ولا يصلح أن يقع عليها نداء" (ابن فارس، ١٩٩٣، ص ٨٥).

٢- كلام ابن فارس حين اعترض على الحد القائل بأن "الاسم المحدث عنه فقال لأن كيف اسم ولا يجوز أن يحدث عنه" (ابن فارس، ١٩٩٣، ص ٨٣).

إنّ الاعتراض الذي نال هذه العلامات وعلامات أخرى منشؤه الطلب من العلامة ما يقوم به الحدّ الذي يشمل جميع أجزاء المحدود، ويمنع دخول شيء ليس منه عليه؛ ولذلك سميّ جامعا مانعا، أمّا العلامة وإن كان بعضها قريبا للحدّ لكن لا يشترط فيها أن تستغرق كل أجزاء المحدود" (ابن فارس، ١٩٩٣، ص ٦٢).

٣- اعتراض البطليوسي (عبد الله بن محمد، ت ٥٢١/١٢٧م) على حدّ الزجاجي (عبد الرحمن ابن إسحاق، ت ٣٣٧/٤٨م) الذي قال فيه: "الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا، أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول" (الزجاجي، ١٩٧٩، ص ٤٨)، فأجاب البطليوسي بأنه "لا يصح على الإطلاق، لأننا نجد من الأسماء ما لا يكون فاعلا أو مفعولا" (البطليوسي، د.ت، ص ٥٩-٦٠).

٤- اعتراض بعض النحاة على علامة (تاء التأنيث الساكنة) وقولهم إنّ هذه التاء ليست خاصة بالفعل، والدليل اتصالها ببعض الحروف مثل (لا، ثم، رب) (أبو البركات الأنباري، ١٩٨٢، ص ١٠٤)، وأضاف بعضهم (لعل) (المرادي، ١٩٩٢، ص ٨٥).

٥- اعترض الكوفيون على نون الوقاية كإحدى علامات الفعل بأن قالوا: نون الوقاية قد دخلت على الاسم في نحو "قطني وقطني"، وكانت النتيجة أن رفضوا حجة البصريين وقولهم بفعليّة (أفعل في التعجب)، ورأى أبو البركات الأنباري (عبد الرحمن بن محمد، ت ٥٧٧/١٨١م) أن ما اعترضوا به ليس بصحيح لأن (قطني وقطني) من الشاذ الذي لا يرجع عليه فهو من الشذوذ بمنزلة (مني، وعني) (المرادي، ١٩٩٢، ص ١٣١).

ب- الاختلاف في صنف الكلمة:

إنّ رفض إحدى علامات الصنف الواحد يمكن أن يعوّض عنه بعلامة أخرى، فأغلب الكلمات تقبل أكثر من علامة في آن واحد، إلا أنّ الخلاف بسبب العلامة الذي يؤدي إلى تردد الكلمة بين صنفين نتيجة لقبولها إحدى علامات ذلك الصنف، فهذا من الإشكالات النحوية الصعبة التي تتجاوز الخلاف في التقسيم إلى العلاقات الصرفية والنحوية اللاحقة مما يؤدي إلى اللبس، واللغة الملبسة لا تصلح للتواصل والتفاهم، ومن أمثلة الخلاف النحوي في صنف الكلمة والذي سببه علامات تصنيف الكلمة نتيجة لعدم قبول الصنف لأهم علامات صنفه وانجذابه إلى علامات الصنف الآخر:

١. **أفعل في التعجب:** للتعجب صيغتان قياسيتان: "ما أفعل"، و"أفعل به"، مثل: ما أطول الرجل، وأحسن به رجلاً، ووقع الخلاف على صيغة (أفعل) في التعجب، فعدها البصريون فعلاً ماضياً غير متصرف، ووجد الكوفيون أنها اسم نتيجة لقبولها بعض علامات الأسماء.

ومن الأدلة على أنه فعل برأي البصريين "أنه إذا وصل بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية، نحو: "ما أحسنني عندك، وما أظرفني في عينك، وما أعلمني في ظنك، ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم" (أبو البركات الأنباري، ١٩٨٢، ص ١٢٩).

واحتج الكوفيون فيما يذكر أبو البركات الأنباري على اسميته بجموده، وعدم تصرفه تصرف الأفعال، وبتصغيره، والتصغير خصائص الأسماء، ورفضوا قول البصريين بأنه إنما صغر لجموده، فأشبه الاسم من هذه الناحية، قالوا: إن هذا ينتقض بليس وعسى وصيغة (أفعل به) في التعجب، فهذه جميعها جامدة، ومع ذلك لا يجوز تصغيرها ولو كان الجمود يبيح التصغير لجاز تصغيرها (أبو البركات الأنباري، ١٩٨٢، ص ١٢٨)، وتمسك البصريون في أن بناء (أفعل) على الفتح دليل على أنه فعل ماض، "ولو لا أنه فعل ماض لم يكن لبنائه على الفتح وجه، لأنه لو كان اسماً لارتفع لكونه خبراً ل (ما) على كلا المذهبين، فلما لزم الفتح آخره دل على أنه فعل ماض" (أبو البركات الأنباري، ١٩٨٢، ص ١٣٧).

وقال أبو البركات الأنباري: "والصحيح ما ذهب إليه البصريون وأما ما استدل به الكوفيون ففاسد" (أبو البركات الأنباري، ١٩٩٩، ص ٧٨).

إن قبول هذه الصيغة لبعض علامات الاسم، واستغناءها عن بعض علامات الفعل جعل أمرها محيراً للنحاة، وهذا دليل أهمية العلامة في التصنيف، ومن هذا المنطلق عدّها تمام حسان وتلميذه الساقى (فاضل مصطفى) في قسم أسمياه الخوالف، فقال تمام حسان: "إن خالفة التعجب ليست إلا أفعل التفضيل تتوسي فيها هذا المعنى، وأدخل في تركيب جديد لإفادة معنى جديد... ولكن هذه الصيغة بتركيبها الجديد أصبحت مسكوكة" (تمام حسان، ١٩٩٤، ص ٢٥٠)، بمعنى أنها اكتسبت صفات جديدة لا تشبه الأسماء ولا الأفعال.

ولعل رأي مهدي المخزومي في هذه المسألة يستأهل الذكر إذ أقرّ بفعلية (أفعل) في (ما أفعله) و(أفعل) في (أفعل به)، فهما من المواد الفعلية التي بنيت على هذه الصورة المخصوصة، ولكن باستعمالها الجديد في التعجب جمدت، وفقدت دلالة الفعل وعلاماته (المخزومي، ١٩٨٥، ص ٢١٥-٢١٦)، وذهب مذهبه إبراهيم السامرائي بأن "هذا (الفعل) من الأفعال الخاصة غير المتصرفة التي جاء بناؤها لتكون مادة صالحة للإعراب عن التعجب" (السامرائي، ١٩٨٣، ص ٣٦).

٢. نَعَمْ، وَيُسْ: (نَعَمْ، بَسْ) اختلف في فعليتها أو اسميتها، فقال البصريون بأنهما فعلاّن ماضيان لا يتصرفان، وذهب الكوفيون وعلى رأسهم الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد، ت ٢٠٧هـ/٢٢٢م) أنّهما اسمان ودليلهم على ذلك دخول حرف الجر عليهما نحو: ما زيدٌ بنعمَ الرجلُ، وقولهم: "نعمَ السيرُ" على بسْ العير"، ودليلهم الآخر دخول النداء عليهما نحو: "يا نعمَ المولى ويا نعمَ النصير"، ومنهم من قال بأنّ الدليل على اسميتهما عدم التصرف، والتصرف من خصائص الأفعال (أبو البركات الأنباري، ١٩٨٢، ص ٩٧؛ السيوطي، ١٩٩٨، ج ٣/ ص ١٧).

أما دليل البصريين على فعليتهما فكان ارتباط ضمير الرفع المتصلّ بهما فيقال "نعماً رجلين، ونعموا رجالاً"، ودليلهم الآخر قبول تاء التأنيث الساكنة وبدخول هذه التاء عليها استدلالاً على فعليتها ردّاً على من قال باسميتها (أبو البركات الأنباري، ١٩٨٢، ص ١٠٤).

نلاحظ أنّ العلامة كانت منشأ الخلاف بين النحاة بسبب قبول هذه الكلمات لعلامات الصنف الآخر، وعدم قبول بعض علامات صنفها، فقد قبلت نعم وبس بعض علامات الاسم الرئيسية كالجر، والنداء، وتخلّت عن أهم علامات الفعل وهي التصرف، وبذلك تردّت بين الاسميّة والفعلية، ومثل هذا الخلاف يكون الحكم فيه بقبول هذه الكلمات لإحدى علامات الصنف الواحد دون أن يدخل هذا القبول شك أو تأويل، ولا يضير أن تتخلى الكلمة عن بعض علامات صنفها فيكفي أن تقبل إحداها، و(نَعَمْ، وَيُسْ) تخلّت عن علامة التصرف وهو من أهم العلامات لكنّها قبلت إحدى أهم علامات الفعل الماضي وهي تاء التأنيث الساكنة، وقبولها لبعض علامات الاسم كان فيه كلام بين الشذوذ و التأويل بال حذف أو التقدير.

٣. حبّذا: حبّذا من صيغ المدح، ويتأولها النحاة في باب نعم وبس، واختلف في صنفها كما اختلف في نعم وبس، فمن النحاة من عدّها فعلاً ماضياً، ومنهم من عدّها اسماً فصارت عندهم اسماً مبتدأ وما بعده خير، و الرأي الأول مذهب الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد، ت ٣٧٧هـ/٩٨٧م)، وابن مالك (محمد بن عبد الله، ت ٦٧٢هـ/٢٧٣م) (ابن مالك، ١٩٩٠، ج ٣/ ص ٢٣)، والثاني مذهب المبرّد في مقتضبه (المبرّد، ١٩٩٤، ج ٢/ ص ٤٣)، وابن السراج (محمد بن سهل، ت ٣١٦هـ/٩٢٨م) في أصوله (ابن السراج، ١٩٩٦، ص ١١٥)، ووافقهما في ذلك ابن عصفور (علي بن مؤمن، ت ٦٦٩هـ/٢٧٠م) (ابن مالك، ١٩٩٠، ج ٣/ ص ٢٤).

واستدلّ الذين قالوا بفعليتها بسبق الفعل في اللفظ إذ الأصل في حبّذا قبل التركيب: "حبّب ذاً، فلما اجتمع متحركان من جنس واحد حذفوا حركة الأول، وأدغموه في الثاني استتقالاتاً لاجتماعهما

متحركين، فصار "حب" وركبوه مع "ذا" فصار بمنزله كلمة واحدة (أبو البركات الأنباري، ١٩٩٩، ص ٧٥)، فكان أصل التركيب فعلا وفاقلا بإقرار الفريقين، وهي باقية على فعليتها بعد التركيب (ابن مالك، ١٩٩٠، ج ٣/ص ٢٣)، ودليلهم الثاني التصريف في نحو "لا يحبده بما لا ينفعه" (ابن يعيش، ج ٧/ص ١٤١)، والتصريف خصائص الأفعال.

أما القائلون بالاسمية فيها فاستدلوا بقوه الاسم وضعف الفعل، "فلما ركب أحدهما مع الآخر كان التغليب للاسم الذي هو الاسم دون الأضعف الذي هو الفعل" (أبو البركات الأنباري، ١٩٩٩، ص ٧٥)، وكثرة النداء (ابن عصفور، ١٩٧٢، ص ٧٠، وابن مالك، ١٩٩٠، ج ٣/ص ٤٢)، والنداء علامة الاسم، وقد أجمع الفريقان، القائل بالاسمية، والقائل بالفعل على أنها تصاهي المثل (ابن السراج، ١٩٩٦، ج ١/ص ١١٥؛ السيوطي، ١٩٩٨، ج ٣/ص ٣٠؛ ابن مالك، ١٩٩٠، ج ٣/ص ٢٧) وأن السلوك التركيبي فيها واحد لا يتغير.

نلاحظ أن حجج النحاة في الاستدلال على فعلية أو اسمية (حبذا) لم تغادر العلامة لأنها باختصار الفصيل في الحكم، فلو ثبت قبولها لأحد علامات الصنف لكان الحكم قاطعا فالاعتراض على الحجة وردّها كان بالتشكيك بقبول العلامة، فقالوا رفضا لقبول حبذا التصرف وهو علامة الأفعال إن هذا يجري بالاشتقاق من لفظ الجملة كما في "حمدل في حكاية الحمد لله وغيرها من المركبات (ابن يعيش، ج ٧/ص ١٤١)، واعتراض الذين قالوا بفعلية حبذا على قبولها حرف النداء وهو علامة الأسماء أن هذا يجري على الأفعال أيضا وفعل الأمر بكثرة، ويكون بتقدير محنوف، والأمر شبيه مع حبذا (ابن مالك، ١٩٩٠، ج ٣/ص ٢٣-٢٤).

ولعل القول في "حبذا" أنها أقرب إلى الفعلية من الاسمية؛ لأن حالتها الأولى فعل لكنها بعد التركيب ابتعدت قليلا عن مشتقات الفعل وخصائصه "حب لتعبّر عن المبالغة في المدح، ويعلل ابن جنّي الجمود في هذه الأفعال عند حديثه عن جمود (نعم وبس) بقوله: "وجعلوا ترك التصرف الذي هو أصله، وأخص الأوصاف به أمارة للأمر الحادث له، وأن حكما من أحكام المبالغة قد طرأ عليه" (ابن جنّي، د.ت، ج ٣/ص ٢٤٤)، وما صدق على "نعم وبس" يصدق على ملحقاتهما.

٤. ليس، وعسى: اختلف في فعليتها أو حرفيتها أو اسميتها، فقد ذهب ابن السراج إلى حرفية (عسى، وليس) مستندا إلى عدم تصرفهما، ووافقه في الأولى ثعلب (أحمد بن يحيى، ت ٥٢٩١/٩٠٤م)، وفي الثانية الفارسي، وأبو بكر بن شقير (أحمد بن حسن، ت ٩٢٧/٥٣١٥) (السيوطي، ١٩٩٨، ج ١/ص ٤٠)، لكن أبا علي الفارسي كان له رأي مخالف للفريقين في صنف كلمة (ليس)، فقد

أطال الشرح في كتابه "المسائل الحليّات" في هذه المسألة وكانت طريقته في عرض الأدلة لنفي فعلية أو حرفية (ليس)، ليثبت اسميتها، ومن أهم أدلته التي ذكرها أنها جاءت (ليس) من غير نون الوقاية التي تلازم الأفعال مع ضمير المتكلم المنصوب، ومن أدلته أيضا أنها ليست بفعل كما في "كان وأخواتها" التي تجرّت دلالتها من الحدث لكنّها دلّت على أحد أقسام زمان الفعل في حين أنّ ليس "انعدمت فيها هذه الدلالة، ثم أخذ الفارسي يعرض أدلته لنفي حرفية ليس وجريانها مجرى (ما) ونحوها مما ليس بفعل (الفارسي، ١٩٨٤)، ومع أنّ أبا علي الفارسي أطال الحديث في هذه المسألة واستعرض أدلة شتى إلا أنه لم يقطع باسمية (ليس)، وكان أكثر كلامه أنها ليست بفعل على الحقيقة" (الفارسي، ١٩٨٤، ص ٢٢٢).

ورأي الجمهور فيها وفي (عسى) أنها فعل بدليل قبولها علامات الفعل، وثبتت فعليتها بقبول تاء التأنيث الساكنة، وتاء الفاعل (السيوطي، ١٩٩٨، ج ١/ ص ٤٠)، وقالوا "بل هي أفعال ماضية لاتصال التاء المذكورة بها" (الأشموني، ج ١/ ص ١٥؛ ابن هشام، ٢٠٠٤، ص ٤٤)، وهذا الرأي فيها هو الأولي؛ لأنّ رفض الكلمة لإحدى علامات الصنف لا يخرجها منه أمّا قبولها لأكثر من علامة فيه فهذا يصعب ردّه أو تجاهله فتجري عليه أحكام هذا الصنف.

فمنشأ الخلاف في هذه الكلمات عدم قبولها التصرف وهو سمة الأفعال وأهم علاماته، وقد نكرنا أن لنتفاء قبول بعض علامات الصنف الواحد يعوّض بقبول العلامات الأخرى، قال السيوطي ردّا على من زعم حرفية (عسى، وليس) باتخاذ عدم التصرف دليلا لذلك: "إنّ ذلك لا يصلح دليلا للحرفية مع قيام دليل الفعلية" (السيوطي، ١٩٩٨، ج ١/ ص ٤٠).

أثر العلامة في تيسير النحو وتعليمه:

ظهرت في العصر الحديث دعوات كثيرة تدعو إلى التجديد في شتى مناحي الحياة وعلومها، ومن بين هذه الدعوات علو الأصوات التي تتادي بتيسير النحو العربي واستمرت إلى وقتنا الحاضر، وكانت هذه الدعوات نتيجة للاتصال بالحضارة الغربية، وشيوع مناهجها الحديثة في البحث (عبد الله ابن حمد الحسين، ٢٠١٠م، ص ٢٠)، وكان أثر ذلك في علماء العربية أن انقسم النحاة بين مؤيد ومعارض، وانقسم المؤيدون منهم إلى قسمين أيضا بين من رفض النحو التقليدي رفضا تامّا وحاول وصفه وصفا جديدا في ضوء مناهج علم اللغة الحديث، ومن وجد أنّ في النحو العربي بعض القصور والسلبيات ولا بدّ من تداركها بتيسير قواعدها من غير المساس بالجواهر.

وتفاوت الدارسون في تطبيق مفهوم التيسير النحوي كل حسب فهمه له، فمنهم من يُعنى بطريقة عرض المادة اللغوية؛ فيكون التيسير عنده من منظور تربوي تعليمي بالاستعانة بنظريات التعليم وطرائق التدريس الحديثة، ومنهم من يُعنى بالمادة النحوية نفسها لا بطريقة عرضها؛ فيكون الثاني من منظور منهجي يتعلق بوصف المادة اللغوية، ولعلّ الصحيح هو العناية بالجانبين معاً، فحين نعلّم النحو نحتاج إلى مادة لغوية بعيدة عن التعقيد، ومن هنا كان من ضرورات التيسير التمييز بين نوعين من النحو "النحو العلمي النظري"، و"النحو التعليمي التربوي" (ممدوح خسارة، ٢٠٠٣م، ص ٦٩)، فالأول يبحث في النظرية النحوية التي تلتزم الدقّة في الوصف والتفسير، والثاني يعنى بالأحكام النحوية التطبيقية التي تهدف إلى ضبط اللسان وسلامة الخطاب وأداء الغرض، وهذا المستوى يضع نصب عينيه أهداف التعليم وحاجات المتعلمين ليكون التعليم أيسر على المعلمين والمتعلمين.

إذا كانت العناية بالمادة النحوية ومحاولة وصفها بأبسط الطرق والتركيز على الجوانب الإيجابية فيها إحدى مظاهر التيسير فإنّ مادة النحو العربي غنيّة بكثير من الجوانب الإيجابية التي تتم عن عقلية عربية فذة وتفكير واع سابق لعصره، والتي تحتاج الكشف عن أهميتها ودورها في بناء النظام اللغوي، ومن بين هذه الجوانب العلامة اللغوية التي بدت حاضرة في كلّ مراحل بناء القواعد النحوية التي لا يمكن الاستغناء عنها في هذا النظام، وإذا كانت دعوات التيسير تسعى لتخليص نظام العربية من القصور والتعقيد، فإنّ الالتفات إلى العلامة اللغوية، وإعطائها مزيداً من العناية بالكشف عن مكوناتها ووظائفها العديدة في اللغة سيكون أحد مظاهر التيسير المهمة والتي تعود بالنفع على الدارسين والمتعلمين.

ولما كانت دراستنا تختصّ بدور العلامة في الاستدلال على أقسام الكلمة فإننا سنركّز على أثر العلامة في التيسير من هذا الجانب، إذ يشكّل هذا التقسيم الحجر الأساس في بناء النظام اللغوي، والخطوة الأولى والأهم فيه، فمن هذا التقسيم تتبني العلاقات التركيبية التالية، وهذا التقسيم خطوة علمية تهدف إلى التيسير في تعاطي المادة اللغوية باختصار عدد هائل من المبعثرات والمعلومات التي تخص كل قسم فيغدو كل قسم عنصراً مكثفاً لمجموعة من المعلومات التي يجمع بينها خصائص صرفية ونحوية متشابهة.

وكان لا بدّ لنجاح هذه الخطوة العلمية والحفاظ على هذا الأساس المتين بتمييز هذه الأقسام من بعضها بخصائص كلّ منها، ووضع حدود فاصلة لهذا التقسيم، بحيث لا تسمح

بدخول غير صنفه عليه، فكانت العلامة اللغوية أداة هذا التقسيم ووسيلته الأهم فهي الحدّ الفصيل لتميز الأقسام، وهي الوسيلة لوصف الأقسام والكشف عن خصائصها، وبهذا تكون العلامة اختصرت كثيرا من الوصف والكلام الذي يمكن أن يستغرقه القسم الواحد لتميزه من غيره، كما أنّ الحكم فيها كان حكما قاطعا لا يترك مجالاً للشك والاعتراض إلا ما كان من الاختلاف في فهم العلامة وتطبيقها، وبالذات الذي تقوم به العلامة اللغوية في هذا التقسيم تكون قد حققت في زمن متقدّم جدا مفهوم التيسير النحوي في جوانب عدّة أهمّها:

(أ) نبذ الخلاف النحوي في كثير من المسائل التي تتعلق بتقسيم الكلمة:

أجمع النحاة الأوائل على قسمة ثلاثيّة للكلمة قال ابن فارس "وأجمع أهل العلم أنّ الكلام ثلاثية: اسم وفعل وحرف" (ابن فارس، ١٩٩٣، ص ٨٢)، ولم يخرجوا عن هذا التقسيم، وكان الضابط لالتزامهم بهذا المبدأ النظري وجود خطوة عمليّة وعلميّة لرسم حدود القسم الواحد فكانت العلامة اللغوية في النحو العربي الحدّ الفصيل لتقسيم الكلمة ووضع الحدود الفاصلة بين الأقسام مما خلق نوعا من الاتّفاق بين النحاة ورسم لهم خط سير واضح، وكان هذا باتّفاق النحاة، ومن هنا عني النحاة بجمع علامات كلّ قسم لتكون حدّا له.

إنّ التقسيم الثلاثي ارتكز على العلامة ارتكازا كبيرا من حيث البناء والأداة، فاعتبار تركيب الجملة المتمثل في علاقة الإسناد لم يفارق هذا التقسيم، فوجد النحاة أنّ "الكلمة إن لم تكن ركن الإسناد فهي الحرف، وإن كانت ركناً له فإن قبلت الإسناد بطرفيه فهي اسم، وإلا فهي فعل" (ابن مالك، ١٩٩٠، ج ١/ ص ٥)، فكانت هذه العلامة دليلا على تقسيمهم الثلاثي يضاف إلى الأدلّة الأخرى، ويرى البعض أنّ النحاة الأوائل استخرجوا هذه القسمة الثلاثيّة من الدلالة التركيبية وهو أساس ثابت، ومنه بينوا الأدلة التي تميّز كلّ قسم (مصطفى جطل وإبراهيم محسن، ١٩٩٠)، وبهذا تكون العلامة دليلا على التقسيم والأقسام في أنّ بحيث لا تترك مجالاً للاعتراض على هذا التقسيم. ولولا اتفاق النحاة على اتخاذهم العلامة الحدّ الفصيل بين الأقسام لوجدنا اختلافا كبيرا بينهم يدور حول صنف الكلمة، أمّا خلافهم في صنف كلمات معدودة فنتج عن اختلافهم في فهم وظيفة العلامة وتطبيقها.

(ب) البعد عن اللبس ووضوح الأقسام:

القصد في اللغة الإبانة عما تختزنه الأذهان من معانٍ والإفصاح عن المقاصد والأفكار؛ لذلك كان أمن اللبس من أهمّ الأسس النظرية التي بنى عليها نحاة العربية قواعدهم، قال ابن

السراج: "والإلباس متى وقع لم يجز لأنّ الكلام وُضِعَ للإيانة" (ابن السراج، ١٩٩٦، ج ١/ص ٢١٩)، "قاللبس محذور" (السيوطي، ١٩٨٥، ج ٢/ص ٣١٤)، لأنه يتعارض مع مقاصد اللغة، يقول تمام حسان: "إن اللغة العربية - وكل لغة أخرى في الوجود- تنظر إلى أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها لأن اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم وقد خلقت اللغات أساسا للإفهام والفهم (تمام حسان، ١٩٩٤، ص ٢٣٣)؛ ومن أجل ذلك مارس النظام اللغوي في العربية عمليات تقنية متعددة في معالجة اللبس في الكلام، بقصد تفعيل الوظيفة الأساسية في التبليغ والتواصل، ومن بين هذه الطرق كانت العلامة وسيلة فعالة لأمن اللبس؛ لأنّ وظيفتها الأساسية التمييز والتفريق ومتى حصل التمييز كان الأمن.

تقوم العلامة اللغوية من خلال وظيفتها في التمييز بدور التفريق بين أقسام الكلمة كخطوة أولى لأمن اللبس، فهذه الأقسام الثلاثة "تعبّر عن معانٍ تقسيمية هي حجر الزاوية في النظام الصرفي للغة العربية الفصحى" (تمام حسان، ١٩٩٤، ص ٨٣)، وكلّ المعاني الصرفية والنحوية تتدرج تحت هذا التقسيم، فالقسم الواحد يتميّز بمجموعة من الخصائص الصرفية التي تختلف عن غيره، وينبني على هذا التقسيم العلاقات التركيبية التالية، فمثلا ما يصلح أن يكون في موقع الاسمية لا يصلح لغيرها.

وعندما يحصل اللبس في صنف الكلمة وتتردّد بين أكثر من قسم فإن هذا اللبس فيها يتجاوزها مفردة لينتج عنه خلاف في فهم الجملة وتحليلها؛ لأنّ هذه الأقسام ما هي إلا عناصر لبناء الجملة، والدليل على ذلك اختلاف النحاة في معمول ومخصوص الكلمات التي ورد فيها اختلاف في صنفها، فمثلا صيغة (أفعل) التي وقع فيها خلاف حول اسميتها أو فعليتها يمتد الخلاف فيها إلى ما يليها في التركيب، فلأنها عند البصريين فعل فما بعدها مفعول به وهو في المعنى فاعل (ابن يعيش، ج ٧/ص ١٤٨)، وهي عند الكوفيين خبر ل(ما) منصوب بالمخالفة وما يليها شبيه بالمفعول به لوقوعه بعد ما يشبه الفعل (ابن عقيل، ١٩٨٠، ج ٣/ص ٢٥٢)، وهذا الخلاف في التحليل شبيه بكل الكلمات التي ورد فيها اختلاف في صنفها، وهي كلمات معدودة تخلّت عن بعض علامات صنفها وبدا فيها قبولها لعلامات الصنف الآخر فوقع اللبس فيها مفردة و في تحليل عناصر جملتها، فهل نستطيع أن نخيّل حجم اللبس الذي سيقع نتيجة لاختلاط الأقسام لولا وجود العلامة التي تقوم بأمن اللبس بين الأقسام ويمتد هذا إلى المعنى.

ولولا الحاجة لأمن اللبس بين أقسام الكلمة لما كانت عناية النحويين بعلامات كل قسم، ولعلّ ما

يفسر دور العلامة في ضبط هذا التقسيم ووضوح الأقسام ما جرى عليه النحاة في تعريف أقسام الكلمة بالعلامة، فجددهم اتخذوا علامات الصنف الواحد وسيلة لرسم حدود المعرف وتمييزه من غيره.

ج) الاستدلال بالعلامة على أقسام الكلمة:

بدا واضحا أنّ الاستدلال بالعلامة الأكثر شيوعا واستخداما في النحو العربي، وتكاد العلامة تنفرد في الاستدلال على أقسام الكلمة، فقد ظهرت مع ظهور التقسيم، ومن ثمّ كانت العلامة الوسيلة الأمثل للتمييز بين هذه الأقسام.

واتخذت العلامة اللغوية دورها في التمييز بين أقسام الكلمة، فكانت على اختلاف أنواعها وتعدّد أشكالها وسيلة مهمة للاستدلال على الصنف الواحد عن طريق علامات كلّ قسم والتي تخصّه ولا تخصّ غيره من الأقسام، وبهذا الشكل يكون الاستدلال بالعلامة قد راعى حاجة المتعلّمين لدليل يتمسكون به عند الحكم على صنف الكلمة، فالعلامة دليل المعلم، وتجاوزت العلامة هذه الوظيفة لبيان خصائص الصنف الواحد، فالعلامة خاصيّة الصنف، وبمعرفة علاماته تتعرّف على خصائصه.

إنّ وضوح أقسام الكلمة بغاية الأهميّة لأنّ هذه القسمة الحلقة الأولى في الإجراءات النحوية اللاحقة من بناء الجملة ومن ثمّ تحليلها، ولا يتصور بناء الجملة وفهما دون المعرفة المسبقة للأقسام، وحيث إنّ العلامة هي الدليل على هذه الأقسام فقد غدت مطلبا تعليميا يحتاجه المتعلّمون والمعلّمون، وهنا يأتي دور العلامة في تيسير التعليم مع مراعاة كيفية تعليم العلامات فجمع العلامات وتصنيفها يتعلّق بالشقّ الأول من التيسير الذي لا يكتمل إلا بنجاح تعليم هذه المادة النحوية وإيصالها إلى المتعلمين، وتتحدد عملية تعليم العلامات من طبيعة الأهداف التي يتم اختيارها من المادة التعليمية التي يراد للطلاب تعلمها، ثم من مستويات نمو المتعلمين الإدراكية، فالعلامات التي يتم اختيارها للمراحل التعليمية الدنيا تختلف إلى حد ما عن العلامات التي نختارها للصفوف العليا، أو المراحل التعليمية المتقدمة، كالمرحلة المتوسطة والثانوية، ولكي تؤدي العلامة الغرض الذي وجدت من أجله في عملية التعلّم، وبشكل فاعل، لا بد من مراعاة أمور عدّة في عرض العلامات وتعليمها، ومنها:

١- **تفوّت العلامات في الأهميّة:** تعدّدت علامات القسم الواحد خاصة علامات الاسم القسم الأكبر في هذه القسمة، فكان من دواعي الإحاطة بكلّ أطرافه واستخلاص كلّ العلامات التي تخصّه أن تعدّدت علامات الاسم وفاقّت علامات الفعل بأضعاف، وكان الفعل القسم الثاني بعدد أقل من العلامات لكنّها تنوعت بتنوّع أقسام الفعل، واختص بعضها بفعل دون الآخر، لنصل إلى الحرف فتكون أهم

علاماته انتقاء علامات القسمين الآخرين.

وعلى تعدد هذه العلامات فإنها كلها صالحة لتمييز القسم الواحد لكنها ليست كلها بمرتبة واحدة، فهناك علامات رئيسية أجمع عليها نحاة العربية، واستحقت هذه العلامات صدارة العلامات بحكم شيوعها وملازمتها للصنف، فبعض العلامات يكاد يقبلها الصنف كاملا ولا يخرج عنه إلا بعض الكلمات، فمقياس أهمية العلامة في الشيوع والتعميم لذلك كان عند النحاة علامات للأقسام باتفاقهم جميعا فمثلا في علامات الاسم: (أل التعريف، والجر، والنداء والإسناد بطرفيه) تعدّ من العلامات ذات الأولوية وتفوق أهمية عن العلامات الأخرى كالتصغير والتنثية والجمع، إن هناك علامات تتصف بشبه العموم، لذلك لا يمكن إغفالها أبدا.

٢- تفاوت العلامات في أولوية التعليم: إن وجود علامات رئيسة للقسم الواحد تتصف بشبه العموم لا يعني أن تعليم العلامات يبدأ وينحصر بها خاصة في أوليات التعليم، إذ يكون التركيز على العلامات الشكلية مطلبا يجب مراعاته في مراحل التعليم الأولى وعند متعلمي اللغة من غير أهلها، فلا يصح التكلّم عن العلامات الموقعية قبل أن تتمّ المعرفة الأولية للكلمات مفردة قبل دخولها في التركيب، وبذلك تتضح ميزة العلامة الشكلية ودورها في مراحل التعليم الأولى قبل أن تكتمل لدى المتعلم صورة الجملة ويحسن بناؤها وتحليلها.

والمقصود بالعلامات الشكلية هي العلامات التي تظهر بالشكل منطوقة أو مكتوبة ولا تحتاج لإبانتها البحث في المعنى، وتمتاز العلامات الشكلية عن غيرها من العلامات:

١. العلامة الشكلية ظاهرة وسهلة الملاحظة والتمييز بالشكل أولى وأقوى؛ لأنه لا يتطلب إعمال العقل في البحث عن المدلول المعنوي فيها، فهي بذلك "في باب المعلوم بالمشاهدة" (السيوطي، ١٩٩٧، ص ١٨)؛ وبذلك تسهل على المتعلم إدراك صنف الكلمة مجرد معرفته البسيطة بأن هذه العلامة تخصّ هذا الصنف، ووضوح هذه العلامات بشكلها الظاهر يصلح أن يدرّس في مراحل التعليم الأولى ويعين على تمييز أقسام الكلمة واستيعاب خصائصها الأولى لاسيما مع كثرة تردد هذه العلامات وشيوعها، فمثلا يكفي أن يعرف المتكلم أن (أل التعريف)، أو التتوين علامة للاسم ليذكر أنّ كل ما يقبل أن يقترن بهما هو اسم.

٢. العلامة الشكلية لا تتطلب الدخول في تركيب إبانتها، فيكفي للاستدلال على صنف الكلمة أن تعرف شكلها أو تضمّنها إلى بعض العلامات الشكلية لتختبر قبولها لهذه العلامة أو انتفاءها، فمثلا إذا وجدت كلمة على صيغة (فعل) فلا تحتاج لكثير من الجهد لتذكر أنها من

صنف الأفعال والفعل الماضي بالتحديد، وفي هذه المرحلة من التعليم يكفي الإشارة إلى هذه العلامات وترك الإشارة إلى العلامات الأخرى التي يمكن أن يستغني عنها الطالب في بداية تحصيله.

أما العلامات الموقعية فتفاوتت في أولوية التعليم، فهناك علامات موقعية ترتبط بقرينة شكلية تدل على هذا الموقع، والقسم الآخر قرينته معنوية خالصة، وبهذا فإنّ المواقع الإعرابية المرتبطة بقرينة أسبق في التعليم، وبذلك يمر تعليم العلامات بثلاثة مستويات:

أ- علامات شكلية خالصة، وهي العلامات التي تتعلق باللفظ دون المعنى، ولا يشترط فيها الدخول في تركيب لملاحظتها، وتضم كل العلامات المنطوقة والمكتوبة التي تلتصق بالكلمة وتحمل دلالات صرفية ونحوية.

وميزة هذه العلامة في التعليم الأولي، حيث يمكن ملاحظة العلامات التي تدل على صنف الكلمة فيها بالنظر في الكلمة واللواصق التي ترتبط بها مفردة، وهذه العلامات الخطوة الأولى في تعليم العلامات في مراحل التعليم الأولى، فمثلا في تعليم علامات الاسم نستعين بكلمة مفردة من صنف الأسماء ونضيف إليها هذه العلامات:

• طالب: اسم والدليل التثوين.

• الطالب: اسم والدليل على ذلك (أل) التعريف.

• طالبة: اسم والدليل تاء التأنيث.

• طالبان: اسم: والدليل ألف المثنى.

وبهذا الشكل يتتابع التدرج في تعليم العلامات بالتركيز على العلامات الشكلية التي تلتصق بالكلمة مفردة مع مراعاة الأولوية للعلامات الأكثر شيوعا.

ب- علامات شكلية موقعية، وهي العلامات الشكلية التي تدل على وظيفة نحوية، وبذلك تكون هذه العلامة علامة للعلامة الموقعية، ومن أمثلة هذه العلامات: حروف الجر، حروف الجزم، وحروف النصب، والنداء، وبذلك تكون هذه العلامة علامة للعلامة الموقعية، وهي خطوة سابقة لتعليم العلامات الموقعية، وهي مناسبة للمرحلة المتوسطة في التعليم، قبل الدخول في تحليل الجملة والكشف عن العلامات الموقعية.

ج- علامات موقعية خالصة، وهي العلامات المتحققة في العلاقات الإعرابية ودورها في فرز أقسام الكلمة من خلال الوظيفة النحوية التي يقوم بها كل قسم في الجملة الاسم، والحيز الذي يشغله

ولا ينافسه عليه قسم آخر.

ويبين لي أنّ العلامات الموقعية وعلى رأسها علامة الإسناد أساس التركيب وأساس العلامات الموقعية كلّها هي من العلامات التي يلجأ إليها أخيراً وعند الحاجة، والعلامات الشكلية والمباني الصرفية سابقة عليها في التمييز ولعلّ ذلك يرجع إلى أنّ الشكل أظهر للمتلقى من المعنى، وأنّ التمييز بالمعنى ليس بهذه السهولة، ويحتاج إلى معرفة سابقة بالجملة وكيفية بنائها، والمعاني الوظيفية التي تشغلها أقسام الكلمة فيها، وبهذا يمكن أن نسجل الملاحظات التالية حول العلامات الموقعية:

١- علامة معنوية خالصة تنبثق من المعنى، وهذا يتطلب أولاً إدراك المعنى وتعيينه، ومن ثمّ يحتاج إلى شيء من التأويل لربط العلاقة المضمرّة بين هذا المعنى واختصاصه بالصنف لتستنتج أنّ وجود هذا المعنى علامة لهذا الصنف أو ذلك؛ ولهذا فإنّ تعليم هذه العلامات يرتبط بالمستويات المتقدمة في التعليم، ولا يُناسب التعليم الأولي.

٢- التمييز بالعلامات الموقعية خطوة تالية للتمييز بالعلامات الشكلية من اللواحق والمبنى الصرفي وغيره لسببين الأول: أنّ العلامة الشكلية ألحظ من العلامة الموقعية، والسبب الثاني أنّ العلامة الموقعية تبني على العلامات الشكلية مثل ما تبني المعاني النحوية على المباني الصرفية السابقة لها، فمثلاً لا نعلم علامة الإسناد وصلاحيّة الاسم لأن يكون ركنين فيها، والفعل يختص بركن الإسناد به، وعدم اختصاص الحرف بأيّ منهما، وتجاوز الكلام عن المبنى الصرفي لهما، وأظهر العلامات الشكلية التي لا بدّ أن يظهر بعضها في التركيب، كأل التعريف والتثوين وعلامات التنثية والجمع للاسم، والتاء الساكنة وحروف المضارعة، وضمائر الرفع المتصلة في الأفعال، وهذا يعني أنّ العلامات الموقعية محطّة أخيرة لاكتمال خصائص الصنف الذي كان قد تهيأ مسبقاً بمجموعة من الخصائص ليقوم بوظائفه التركيبية فانضافت علاماته المسبقة إلى العلامات الجديدة لتكتمل صورة الصنف فيه من الاسميّة أو الفعلية.

٣- تشدّد الحاجة إلى العلامات الموقعية في بعض الأحيان حين تكون وسيلة التمييز الوحيدة وعند غياب العلامات الأخرى، وبذلك تُعرف اسمية الضمائر، المنفصلة، والمتصلة، والأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة، وكثير من الظروف، فهي تفتقد إلى صيغة معجمية محدّدة، ولا تقبل غالبية علامات الاسم الإلصاقية، والتصريفية، فكانت وسيلة فرز هذه الأسماء عن طريق المعنى، والموقع الإعرابي هو أساس المعنى الوظيفي، ومن هنا تبرز أهميّة هذه

العلامات، ولهذا السبب نعت النحاة علامة الإسناد أساس العلامات الموقعية بأنها "أنفع علامات الاسم" (السيوطي، ١٩٩٨، ج ١/ص ٢٦؛ ابن هشام، ٢٠٠٤، ص ٤٢).
ومع أن الاستدلال على صنف الكلمة بالعلامات الموقعية أكثر صعوبة، وهو خطوة تالية في تعليم العلامات إلا أن تمام المعرفة بعلامات كل قسم من أقسام الكلمة، والتعرف على خصائصه لا تكتمل إلا بالنظر في التركيب، فإذا اتضحت المعاني الوظيفية لكل قسم أمكن فهم الجملة وتحليلها تحليلًا صحيحًا، فبناي التقسيم تسلسل من المعاني الصرفية والنحوية.

الخاتمة:

عرضت الدراسة آراء النحاة في عدد من مسائل الخلاف التي يمكن ترجيح الرأي فيها باعتماد مبدأ العلامة، وأكدت أن الأصل في وظيفة العلامة أن تقوم بالتمييز بين الأقسام وإزالة اللبس في اللغة لكنها قد تخرج عن وظيفتها الطبيعية نتيجة الاختلاف في فهمها، أو فهم وظيفتها المحددة، كما حصل من خلط بعض النحاة بين الحدّ والعلامة؛ مما أدى إلى اختلافهم.
كما توصلت الدراسة إلى أن العلامة اللغوية وثيقة الصلة بالطريقة التعليمية، عن طريق ترسيخ سمات القسم الواحد في ذهن الدارس، بهدف التقريب على المتعلم، وما وظيفة العلامة في الاستدلال على أقسام الكلمة إلا واحدة من الوظائف الكثيرة التي تقوم بها في اللغة، وهذه الدراسة دعوة للالتفات إلى دور العلامة اللغوية في النحو العربي، وإلى أحد جوانب التيسير في النحو العربي التي تستأهل الدراسة.

قائمة المصادر والمراجع:

- الأشموني، علي نور الدين بن محمد (ت ٩٠٠هـ/٤٩٥م)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٥٥م.
- أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (٥٧٧هـ/١١٨١م)، أسرار العربية، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م.
- أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (٥٧٧هـ/١١٨١م)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٢م.

- البطلبوسي، عبد الله بن محمد (١٢٧/٥٢١م)، الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، د. ط، دار الطليعة، بيروت، د.ت.
- جطل، مصطفى وإبراهيم، محسن تقسيم الكلام بين القدماء والمحدثين، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد، ١٩٩٠م.
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢/١٠٠١م)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، د.ط، دار الكتب المصرية، القاهرة، د.ت.
- حسّان، تمام، اللغة العربيّة معناها ومبناها، د.ط، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٩٤م.
- حسن، عبّاس، النحو الوافي، ط٣، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- الحسين، عبد الله بن حمد، تيسير النحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكّة المكرمة، ٢٠١٠م.
- خسارة، ممدوح محمد، قضايا لغوية معاصرة، ط١، الدار الوطنيّة، دمشق، ٢٠٠٣م.
- الرضي الأسترابادي، محمد بن الحسن (ت ٢٨٨/٥٢٨٩م)، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفطي، ط١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة، الرياض، ١٩٩٣م.
- الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٣٧/٩٤٨م)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، ط٣، دار النفائس، بيروت، ١٩٧٩م.
- الساقى، فاضل مصطفى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، د.ط، الخانجي، القاهرة، ١٩٧٧م.
- السامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٣م.
- ابن السراج، محمد بن سهل (ت ٣١٦/٩٢٨م)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١/١٥٠٥م)، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١/١٥٠٥م)، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، د. ط، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١/١٥٠٥م)، مع الهوامع في شرح جمع

- الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
- الصبّان، محمد بن علي (ت ١٢٠٦هـ/١٧٩١م)، حاشية الصبّان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق طه عبد الرؤوف سعيد، د.ط، المكتبة التوفيقية، د.ت.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن (٦٦٩هـ/١٢٧٠م)، المقرّب، تحقيق أحمد عبد الستار الجولري وعبد الله الجبوري، ط١، د.ن، ١٩٧٢م.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (ت ٧٦٩هـ/١٣٦٧م)، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، دار التراث، القاهرة، ١٩٨٠م.
- ابن فارس، أحمد (ت ٣٩٥هـ/١٠٠٤م)، الصحابي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العربية في كلامها، تحقيق عمر فاروق الطّبّاع، ط١، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٩٣م.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧هـ/٩٨٧م)، المسائل الحليّيات، تحقيق: حسن هندلوي، ط١، دار القلم ودار المنارة، بيروت، ١٩٨٤م.
- الفاكهي، عبد الله بن أحمد (ت ٩٧٢هـ/١٥٦٤م)، شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري، ط٢، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٩٣م.
- ابن فلاح اليميني، تقي الدين منصور (ت ٦٨٠هـ/١٢٨١م)، المغني في النحو، تحقيق: عبد الرزاق أسعد السعدي، ط١، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٩م.
- ابن مالك، محمّد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ/١٢٧٣م)، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيّد، ومحمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٠م.
- المبرد، محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ/٨٩٨م)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، ط٣، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية: لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٩٩٤م.
- المخزومي مهدي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ط٣، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٨٥م.
- المرادي، الحسن بن القاسم (ت ٧٤٩هـ/١٣٤٨م)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمّد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.
- ابن هشام، جمال الدين بن يوسف (ت ٧٦١هـ/١٣٥٩م)، شرح شنور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- ابن يعيش، يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ/١٢٤٥م)، شرح المفصل، د.ط، نشر إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، د.ت.